

## المجتمع المدني في البلدان العربية بين الإقحام والإحجام: دراسة مقارنة Civil society in Arab countries between inclusion and reluctance : Comparative study

إكرام بركان، جامعة سطيف 2، (الجزائر)، [paxikramika@gmail.com](mailto:paxikramika@gmail.com)

تاريخ قبول المقال: 24-05-2022

تاريخ إرسال المقال: 05-08-2021

### الملخص:

كثيرا ما ركزت الأدبيات المتعلقة بالمجتمع المدني والديمقراطية على الدراسات المقارنة بين المجتمعات الديمقراطية وتلك التي لازالت تمر بعملية انتقال ديمقراطي ، غير أن القليل من تلك الأدبيات تطرقت بشكل مقارن إلى الأنماط المختلفة للمجتمع المدني الناتجة عن المجتمعات الغير الديموقراطية خاصة في المنطقة العربية.

وعليه تبحث هذه الدراسة عما إذا كان نوع الدولة في العالم العربي-من حيث كونها قوية/ضعيفة، ديمقراطية/تسلطية، ملكية/جمهورية- يلعب دورا في فعالية أو هشاشة المجتمع المدني ، لتتوصل إلى أن نشوء مجتمع مدني قوي ونشط في العالم العربي يتطلب دولة قوية (صلبة) أكثر منها ديمقراطية خاصة في المجتمعات التي لازالت تمر بعملية انتقال ديمقراطي.

**الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، خصوصية المجتمع المدني في الدول العربية، أنماط المجتمع المدني، المجتمع المدني في الجزائر.

### Abstract:

The literature on civil society and democratisation has concentrated on comparative studies among those democratic countries and, simultaneous process of democratic transition .But few of them have examined comparatively the various types of civil society resulting from non-democratic societies particularly in the arab region.

Accordingly, this study examines whether the type of state (as : strong /weak, democratic/ authoritarian, monarchy /republic) plays a role in the effectiveness or fragility of civil society. And concluded that the growth of a vibrant civil society in the arab world requires a strong(hard) state more than a democratic state, particularly in arab societies that are still going through a democratic transition.

**Key words :** Civil Society, Specificity of Civil Society In Arab Stetes, Types Of Civil Society , Civil Society in Algeria .

## مقدمة:

يتكون المجتمع المدني ، كما تقول الكاتبة Jean Bethke Elshtain من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالباً ما يطلق عليها جمعيات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر ، المنظمات الدينية ، اتحادات العمال ، جماعات المساعدة الذاتية ، الجمعيات الخيرية ، منظمات الأحياء ، والنقابات ... الخ . هذه التنظيمات توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة ، وتشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة التي يستطيع الأفراد الانضمام إليها. وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه حيز مستقل ، يعمل مصد buffer ضد سلطة الحكومة المركزية ، وبدوره يشجع على وجود مناخ يتيح لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها بدون تدخلات الحكومة.<sup>1</sup> ويمكن القول أن ذلك يجعل من المجتمع المدني عنصراً رئيسياً ومساهماً فعالاً في تسيير المجتمعات الديمقراطية ، إذ يلعب دور الوساطة بين الأفراد والدولة ، فيعمل على الحد من ديكتاتورية هذه الأخيرة وتسلط حكامها.<sup>2</sup>

إن التأمل فيما سبق ، يأخذ الدراسة إلى منحى آخر من التحليل حيث تتبنى المفهوم لتحليل الواقع العربي الراهن . ففي الوقت الذي تركز فيه الكثير من الأدبيات حول المجتمع المدني والديمقراطية على الدراسات المقارنة بين المجتمعات الديمقراطية وتلك التي لازالت تمر بعملية انتقال ديمقراطي ، عبر التركيز على أسباب قوة وفعالية المجتمع المدني في المجتمعات الغربية مقابل ضعفها ودُّنُو فعاليتها في المجتمعات العربية ، تحاول هذه الدراسة التركيز على أنماط التفاعل والتأثير بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية ، قصد معرفة الأنماط المتميزة للمجتمع المدني الناتجة عنها ، ومدى فعالية ودرجة انصياحه أو خصامه من جهة ، وما إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني قادرة على إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة العربية التسلطية من جهة أخرى.

وإذا كان الكل يتفق على أن التجربة العربية تتميز عن التجربة الغربية ، فإن الموقف من المقارنة بين تجارب بعض الدول العربية قد عرف هو الآخر اختلافات ظهرت في بعض الدراسات والأوراق ، التي ترتب عنها اختلاف في المواقف إزاء مفهوم المجتمع المدني ونقله من المحيط الغربي إلى المحيط العربي (سواء المغاربي أو الخليجي) . وقد أثارت كل تلك النقاشات إلى ضرورة المزيد من البحث والتعمق في أسس المفهوم الفلسفية وأساليب العمل به في الدول العربية المحافظة منها والجهادية. وسوف يتضح لاحقاً أن الموقف من المجتمع المدني ومن الممارسات التي تتبناها وتبرره يختلف باختلاف أوجه الخصوصية التي يُبنى عليها من بلد عربي إلى آخر.

في هذا الإطار ، لابد من تقديم واضح يتعلق بمسألة الخصوصية التي غالبا ما تطرح في شكل قوالب وأنماط ومضامين اجتماعية و ثقافية وتاريخية. وإذا أثبتت أنها طرحت في هذا الشكل ، فإنها تضيف مثالية على الخصوصية يكون من السهل تنفيذها بمجرد الإشارة إلى الاستعارة والأخذ من الثقافات الأخرى ، بحكم علاقات تاريخية أو بحكم الاستعمار.<sup>3</sup>

وبقدر ما يدفعنا التأمل في إشكالية المجتمع المدني إلى دراسة النمط الغربي وأخذ العبرة منه، فإنه يدفعنا في نفس الوقت إلى الغوص فيما هو موروث عن السيرورة التاريخية للمجتمعات العربية على اختلافها. وفي هذا السياق تأتي معضلة المقارنة بين التجارب الغربية و العربية ، والمقارنة بين طبيعة المجتمعات العربية بتشكيلاتها المتمايزة.

#### إشكالية الدراسة:

في ظل التضارب المعرفي الذي يُميز مفهوم المجتمع المدني ، تفرض متطلبات الدراسة النظر إلى طبيعة الدولة القائمة في كلا العالمين الغربي والعربي وطريقة تفاعلها مع المجتمع المدني، وتستدعي منا طرح الاشكالية التالية : هل تتأثر فعالية المجتمع المدني في العالم العربي بنوع الدولة (من حيث كونها قوية/ضعيفة) أم بنوع النظام السياسي القائم فيها (من حيث كونه ديمقراطي/تسلطي، ملكي/جمهوري)؟ في سبيل مناقشة هذه الإشكالية تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة:

- ما هي العوامل التي أسست لطبيعة تعاونية بين الدولة والمجتمع المدني في العالم الغربي وما أسباب غيابها في العالم العربي ؟ وهل يمكن الحديث فعلا عن مجتمع مدني في العالم العربي؟
- من أين يستمد المجتمع المدني قوته ؟ إذا كان من الدولة القائم فيها ، فأى نوع من الدول يمكن له العمل فيها بفعالية ؟
- ما مدى تأثير اختلاف الأنظمة السياسية على تمايز أنماط المجتمع المدني وفعاليتها في البلدان العربية؟

#### فرضيات الدراسة :

- إن من شأن التمعن في تلك الاشكالية وما يرتبط بها من تساؤلات أن يقودنا إلى افتراض ما يلي:
- أن المجتمع المدني يعمل بصفه أكثر فعالية واستقلالية في الدول القوية منها في الضعيفة ، وفي الدول الديمقراطية منه في الدول التسلطية.
- قوة الدولة في المنطقة العربية مرهونة بمدى قدرتها على إضعاف المجتمع المدني فيها.
- نشوء مجتمع مدني فعال ونشط في العالم العربي مرتبط بنوع النظام السياسي الناشئ فيه.

- هناك تفاوت في أهمية وقدرة تأثير المجتمع المدني بين الدول الجماهيرية خاصة المغاربية منها كالجزائر.

#### أهداف الدراسة:

- تراعي الدراسة جملة من الأهداف التي تتوخى الوصول إليها من بينها:
  - أن هدف الدراسة الأساسي ليس تأصيلا نظريا لمفهوم المجتمع المدني بقدر ما هو هدف تجريبي يتعلق بكيفيات تطبيقاته المختلفة في البلدان العربية.
  - تركيز البحث في المجتمع المدني باعتباره وسيلة لإرساء البناء الديمقراطي نفسه ، والحد من خطر تبني مؤسسات الديمقراطية كمجرد لعبة تخفي وتكرس ممارسات استحواذية.
  - النظر في مدى وجود أشكال خاصة ومتعددة للمجتمع المدني في المجتمعات العربية ، عبر تتبع مساراته والتجارب التي تمثلها تلك المسارات.
  - توضيح أن حالة الهيمنة وشدة التضيق والرقابة التي تمارسها الدولة على المجتمع المدني في العالم العربي نسبية وتختلف شدتها تبعا للأنظمة القائمة فيها والتي تتراوح بين الملكية والجمهورية ، ما يعني أيضا أن مستويات فعالية المجتمع المدني تختلف من دولة عربية إلى أخرى ، نظرا للتفاوت الكبير الموجود في الدول العربية اليوم.
  - تسليط الضوء على حال وواقع المجتمع المدني في الوطن العربي ، وما إذا كان يساهم فعلا في نشر الديمقراطية فيها أو حتى معارضة السلطة .

#### حدود الدراسة:

تصنف هذه الدراسة في خانة الدراسات الإقليمية المقارنة ، وبذلك فهي تقتصر على المجتمع المدني في المنطقة العربية ، وبالضبط في البلدان التي سمحت للمجتمع المدني بالنشوء والعمل بعض النظر عن كونها جماهيرية أو محافظة ، وبعض النظر عن تأثيره أو نشاطه الفعلي.

#### المنهج المستخدم:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم وصف عن حالة وواقع الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي ، وفي محاولة للتعرف على الأنماط المتميزة للمجتمع المدني تمت المقارنة أولا بين أنواع الدول العربية التي تسمح

بوجود مؤسسات المجتمع المدني ، ثم مقارنة فعالية ونشاط المجتمع المدني الناشئ فيها من حيث درجة انصياعه أو خصاميته . وعليه فإن الباحثة تبنت في دراستها المنهجين الوصفي والمقارن.

**تقسيم الدراسة :**

- تقسم الدراسة إلى أربع مباحث - المبحث الأول : العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني .
- المبحث الثاني : واقع الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي.
- المبحث الثالث : خصوصية الدولة والمجتمع المدني في البلدان العربية.
- المبحث الرابع : دراسة لواقع المجتمع المدني في الجزائر.

### المبحث الأول: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لا شك أن الحديث عن المجتمع المدني والدولة يقودنا إلى الحديث عن العلاقة بينهما لكن قبل ذلك ، قد يكون من المجدي التنويه هنا إلى أن فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست بهذه البساطة لأن فهمها مرتبط بمتغيرات كثيرة أولها التباين الواضح بين الدول سواء الغربية منها أو العربية ، إضافة إلى تمايز الصور والأنماط المؤسسية ، القوى الهيكلية ، النظام السياسي ، التركيبة الاثنية ، البنى السوسيواقتصادية وحتى الثقافة السياسية ، والأهم من هذه المتغيرات ارتباط هذه العلاقة بقوة الدولة أو ضعفها النسبي بالشكل الذي يجعل من القوة الشرط الأكثر أهمية للتأثير على قدرة المجتمع المدني للظهور وممارسة النفوذ السياسي والمساهمة في الديمقراطية .

ما يعني أن معرفة ما الذي يجعل المجتمع المدني قوياً لا يهم المجتمع الأكاديمي فحسب ، بل إنه ذو أهمية حاسمة لواضعي السياسات والمجتمع ككل،<sup>4</sup> فلا يزال النقاش حوله محتدماً مدعوماً ببيانات جديدة واختبارات تجريبية دون إجماع على أسباب قوته، إلا ما تعلق منه بدور الدولة.

هذه النتيجة الأولية المدعومة بالكثير من الأبحاث حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يجعل من الدولة الفاعل الوحيد القادر على خلق الظروف المواتية أمام ظهور المجتمع المدني ، كما أنه القادر أيضاً أن يكون عائقاً أمام وجوده. فالدولة مثلاً في العالم الغربي لعبت دوراً حاسماً في تقوية مفاصل المجتمع المدني، لكنها لم تلعب الدور نفسه في العالم العربي.

### المطلب الأول: العلاقة بين قدرة الدولة وقوة المجتمع المدني

كثيراً ما تحيلنا التساؤلات الكبرى المثارة اليوم حول قوة المجتمع المدني إلى مسألة قدرة الدولة ، إذ يقال عموماً أن الدولة القوية والفعالة القادرة على أداء المهام المسندة إليها تسير جنباً إلى جنب مع مجتمع مدني

قوي.<sup>5</sup> في هذا السياق ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت حجة دولة قوية - مجتمع مدني قوي تكمن فقط في السياقات الديمقراطية، أو تمتد أيضاً إلى الأنظمة غير الديمقراطية؟ يجادل Putnam في عمله الأساسي حول آثار المجتمعات المدنية القوية والضعيفة في مختلف المناطق الإيطالية ، بأن المجتمع المدني القوي يسير جنباً إلى جنب مع دولة فعالة، ولكن ليس بالضرورة الديمقراطية.<sup>6</sup> تدعم دراسات أخرى لـ (Evans 1996a,p 1127-8) (O'Donnell 1993) الحجج القائلة أن :

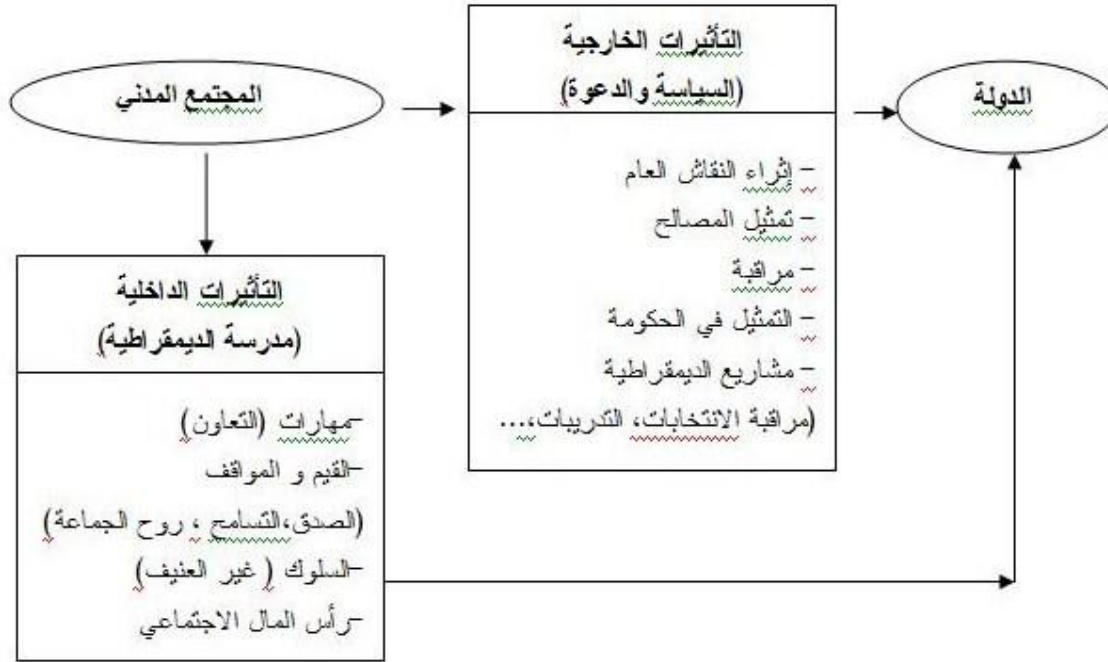
- (1) الدولة القوية - المستقلة عن نوع نظامها - لها تأثير إيجابي على تطور المجتمع المدني.
  - (2) أن المجتمع المدني أكثر تطوراً في الدول الاستبدادية المتطورة منه في الدول المتخلفة.
  - (3) أن الدول الديمقراطية الهشة والضعيفة (كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الجديدة) تضعف في الواقع المجتمع المدني بدلاً من أن تقويه.<sup>7</sup>
- ومع ذلك ، لا يعني هذا أن قدرة الدولة أهم من الحكم الديمقراطي بالنسبة لآفاق المجتمع المدني ؛ فمن الواضح أن فرص قيام مجتمع مدني قوي نشط تكون أفضل عندما يتوافر كلا الشرطين (دولة قوية ونظام ديمقراطي).<sup>8</sup>

من الأفضل حسب Waisman فهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة على أساس بعدين : الاستقلال الذاتي والقدرة على التنظيم الذاتي.<sup>9</sup> بالطبع كلاهما نسبي : فحتى أكثر المجتمعات ديمقراطية ، تظل استقلالية الجمعيات الخاصة فيها مقيدة بالمؤسسات والدولة على وجه الخصوص ، في حين أن التنظيم الذاتي للمنازعات بين الجمعيات التمثيلية دائماً ما يكون مقيداً بالقانون والإطار الإداري والقانوني والسياسي الذي تعمل فيه.

وعليه : **يكون المجتمع المدني "قوياً"** عندما تكون شبكة الجمعيات التطوعية كثيفة ، وتتمتع باستقلالية عالية عن الدولة ، كما تتمتع الشبكة بقدرة عالية على التنظيم الذاتي من خلال المساومة بين وحداتها. يختلف هذا الموقف عن ثلاثة أوضاع أخرى ، لا يوجد فيها مجتمع مدني ، أو يكون ضعيفاً جداً: الحالة التي لا توجد فيها مجموعات مستقلة ذاتياً (بسبب القمع)، والمثال الذي يوجد فيه مجتمع مدني ولكنه يخضع لسيطرة الدولة (النمط المؤسسي للدولة)، والشرط الذي تكون فيه الآليات المؤسسية ضعيفة جداً بحيث يتعذر عليها إدارة الصراع فيما بينها.

ويشير المخطط التالي لتأثيرات المجتمع المدني الداخلية و الخارجية على توطين الممارسات الديمقراطية في الدولة .

## المخطط 1: التأثيرات الداخلية والخارجية للمجتمع المدني لتوطيد الديمقراطية في الدولة



**Source :** Stefes, Christoph & Paturyan, Yevgenya. (2021). *After the Revolution: State, Civil Society, and Democratization in Armenia and Georgia*. *Frontiers in Political Science*. 3. 10.3389/fpos.2021.719478. p4

أما بالنسبة لقدرة الدولة ، فهي تشير أساساً إلى الفعالية التي يتم بها وضع وتنفيذ السياسات. ونحن بصدد الحديث عن قدرة الدولة ، لا يجب أن نُغفل حقيقة أن هذه الأخيرة مستقلة عن نظامها السياسي ؛ حيث تختلف الأنظمة الديمقراطية والسلطوية من حيث فعالية دولها ، فقد تكون الفاعلية المنخفضة ناتجة عن عوامل مثل عدم كفاءة الموظفين في جهاز الدولة ، أو افتقارها إلى الموارد المادية الكافية ، أو عدم كفاية القوانين أو القواعد التي تعمل من خلالها ، أو الفساد ، أو عدم كفاية الحكم الذاتي اتجاه النخب وغيرها من المجموعات الإستراتيجية في المجتمع.<sup>10</sup>

تختلف التبعات السياسية لضعف قدرة الدولة وفقاً لمدى سيطرة الدولة على المجتمع وقوة المجتمع المدني : فمن الواضح أنه كلما كان نطاق الدولة أكبر ، كلما كانت عواقب عدم فعاليتها أكثر تدميراً : فقد تؤدي الدولة الغير قادرة إلى إحداث الفوضى في مجتمع رأسمالي ، غير أن هذه الفوضى ستكون مدمرة بالنسبة للمجتمع الاشتراكي. إذا قصرنا النقاش على النموذج الديمقراطي الليبرالي في مجتمع رأسمالي معاصر ، حيث للدولة وظائف محدودة ، فإن عواقب ضعف قدرة الدولة تعتمد على قوة المجتمع المدني. فعندما يكون المجتمع

المدني قوياً ، قد يواصل المجتمع إدارة مجالات كبيرة من التعليم والصحة والضمان الاجتماعي بأقل قدر من الفعالية. في حال وجود مجتمع مدني ضعيف ، فإن الدولة غير المؤهلة ستسهم في تآكل النظام الاجتماعي، وقد يكون لهذه العملية عواقب وخيمة ونتائج قاتلة ، ليس فقط على الديمقراطية ولكن أيضاً على الدولة القومية نفسها.<sup>11</sup>

بالنظر إلى ما سبق نخلص إلى أن قوة المجتمع المدني وقدرة الدولة هما عاملان أساسيان في جميع العمليات الاجتماعية والسياسية التي تنطوي عليها التحولات الاقتصادية والسياسية.

### المطلب الثاني: كيفية تعزيز قدرة الدولة والمجتمع المدني

بما أن قدرة الدولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوة المجتمع المدني فإن تعزيزها يعتبر مقدمة ضرورية لتعزيز المجتمع المدني القائم فيها. ويظهر في هذا السياق أن قدرة الدولة تتعزز في بعض النواحي ، وتضعف في نواح أخرى ، من خلال التحرير الاقتصادي والتوطيد الديمقراطي.

يعزز التحرير الاقتصادي قدرة الدولة حيث تعمل الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية والانفتاح على الاقتصاد على الحد من وظائف الدولة ، وقد يسمح ذلك للدولة بتركيز مواردها التنظيمية والبشرية على الوظائف المتبقية: الأمن والدفاع ، وإقامة العدل والصحة العامة والتعليم والضمان الاجتماعي مما يسمح للمجتمع المدني في توسيع نشاطاته عبر باقي الوظائف التي أعلنت الدولة انسحابها منها.

كما تعزز الديمقراطية قدرة الدولة من خلال توجيه المطالب - في معظم الدول وفي معظم الوقت - نحو الوظائف الأساسية للحكومة : حماية القانون والنظام ، وتشجيع العمالة ، وتوازن الاقتصاد الكلي. لذلك ، يصبح تحقيق هذه الوظائف الأساسية أمراً بالغ الأهمية ، وهو أمر قد يساهم في تحسين الفعالية الحكومية ما ينعكس إيجاباً على المجتمع المدني.<sup>12</sup>

بناءً على الأفكار المعلن عنها أعلاه ، يمكن القول أن الدول ذات المجتمع المدني القوي غالباً ما تكون عضو في مجموعة الدول ذات الدرجات العالية من مؤشر التنمية البشرية بالإضافة إلى مجموعة الدول المعولمة ذات الديمقراطيات العتيدة المتمركز معظمها في الدول الغربية المتقدمة. وأن الدول ذات المجتمع المدني الضعيف غالباً ما تتواجد في الدول النامية وخاصة العربية منها ، وغالباً ما تتميز بغياب الحكم الرشيد ، والعضوية في أنواع النظام غير الديمقراطي ، كما تتميز بعدم وجود خبرة ديمقراطية جوهرية.<sup>13</sup>

بصرف النظر عن الدور الحاسم لعدم وجود خبرة ديمقراطية في الديمقراطيات الحديثة المنتشرة ، تظهر العوامل الثقافية كشرط مهمة أيضاً لضعف المجتمع المدني ، مشيرة إلى أهمية بعض الموروثات الاجتماعية والثقافية لوجود مجتمع مدني ضعيف ، إلى جانب العوامل الخلفية الأخرى ، منها التجانس الاجتماعي والثقافي .<sup>14</sup>

إجمالاً يمكن القول أن المجتمع المدني ومنظّماته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة التقدم والنمو والازدهار لدى الشعوب. فمن الصعب جداً أن نرى مجتمعا مدنيا في بلد ما ناشطا وفعالا ومنتجا ، وأن نرى من ناحية أخرى وفي نفس المجتمع تراجعاً في الديمقراطية وفي النمو الاقتصادي وفي المعرفة.

وهو ما يقودنا إلى استنتاج أنه من الصعب على المجتمع المدني أن يكون عنصراً فعالاً ومنتجاً في البلدان العربية ذات الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية وذلك لعدة أسباب : فإذا كان المجتمع المدني في الغرب قد تحقق عبر سيرورة من التراكمات التاريخية والرهانات السياسية والصراعات الاجتماعية ، والدراسات الفلسفية ، فالمجتمع المدني في العالم العربي تم توظيفه توظيفاً سياسياً<sup>15</sup> . فهو توظيف نابع من صراعات أفقية داخل النخب ، وليس نابع من صراعات عمودية تتحرك من الأسفل المدني إلى الأعلى السياسي. وهذا ما دفع بالدكتور طاهر لبيب إلى القول بأن المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ (كما حصل لهذا المفهوم في الغرب) وهذا ما سبب الحرج العلمي في استخدامه .

ولا شك أن هذا الاغتراب التأسيسي لتنظيمات المجتمع باعتبارها وليدة بيئة غربية تختلف عن البيئة العربية في المنطلقات الحضارية ، العادات والأعراف المجتمعية ، والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية ، والبنى السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ،<sup>16</sup> هو ما دفع بالمفكرين العرب إلى التنبيه إلى مخاطر محاولات نقل تجربة المجتمع المدني بمدلوله الغربي للسياق العربي ، انطلاقاً من واقع خصوصية الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي.

### المبحث الثاني : واقع الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي

بناءً على التحليل المقدم أعلاه يتضح لنا بأن مفاهيم المجتمع المدني والدولة المدنية مفاهيم غربية خالصة ، فلا يوجد أي أصل تاريخي لهما في التجربة العربية ، وهذا سواء في الاستعمال الفكري أو الاستعمال السياسي ، فالمفهوم غريبان عن التجربة العربية الفكرية والاجتماعية والسياسية<sup>17</sup>.

على ذلك، يرى أغلب المفكرين أن هناك نقص في الأدبيات الأكاديمية عن المجتمع المدني في العالم العربي المعاصر، وخاصة في دول الخليج<sup>18</sup> الذي يعتمد المجتمع المدني فيه على الروابط الدينية أو القبلية ويشمل أشكالاً تقليدية من المنظمات والشبكات الاجتماعية للمؤسسات الأصلية<sup>19</sup>.

حيث يتبين بمقارنة اللاشعور السياسي العربي الحديث مع نظيره الأوروبي، أنّ العلاقات الاجتماعية من نوع العشائرية والطائفية تحتل مكاناً يقع خلف العلاقات الاقتصادية المتطورة في البلدان الأوروبية، إذ لا تزال تحتل موقعا أساسيا وصريحا في الحياة السياسية العربية حيث تنتحى العلاقات الاقتصادية الأقل تطوراً لصالح العلاقات الاجتماعية القبلية والطائفية.<sup>20</sup>

بالرغم من ذلك ، يحتتمل أن تكون أشكال المجتمع المدني في هذه الأنظمة أكثر فاعلية -مما أطلق عليه- "المجتمع المدني الغربي " لأن لديها مساحة أكبر للمناورة ولديها قواعد دعم كبيرة .<sup>21</sup> هذا الاحتمال يرتبط بنوع الأنظمة العربية وعلاقة هذه الأخيرة بالمجتمع المدني القائم فيها.

### المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين الأنظمة العربية والمجتمع المدني القائم فيها

لا يخفى على الكثير من المتتبعين للأوضاع العربية هشاشة وضعف البنى المؤسساتية وعدم قدرتها على مواكبة عجلة الإصلاح والتنمية ، إضافة إلى فشلها الواضح في تقديم بدائل للخروج من المشاكل والأزمات المتراكمة التي ألقت على ما يبدو بظلالها على المجتمع المدني ، الذي أضحي هو الآخر مشلولاً أو مقيداً وغير قادر على لعب الدور الذي يخوله ليكون بديلاً وشريكاً في التجاوز السلس لتلك الأزمات. ورغم التنفيذ المتكرر لمقولة أن المجتمع المدني يضعف الدولة ، والتأكيد المستمر أن فعاليته من فعالية الدولة القائم فيها، إلا أن الدول العربية على ما يبدو غير مقتنعة بذلك.

ففي الوقت الذي أدى تقلص دور الدولة في العالم الغربي إلى فسخ المجال للمجتمع المدني للنشاط في بعض المجالات التي سجلت الدولة انسحاباً منها بإرادتها ، عملت الدول العربية -القائم معظمها حديثاً- على احتواء بل وحتى إضعاف أي قوى قد تكون على المدى المتوسط منافساً لسلطوتها.<sup>22</sup>

وبالرغم من اعتراف الأنظمة العربية بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي ، وكأطر تعبر عن مصالح واهتمامات المواطنين وتسعى لردم الفجوة الناجمة عن النواقص المؤسساتية والعيوب الناتجة عن التعاطي الخاطئ للدولة.<sup>23</sup> إلا أننا لا نستطيع الإجماع أن المجتمع المدني في العالم العربي كان نابعا من الحاجة إليه بقدر ما كان وجوده حماية للدولة. فالاستيعاب الحكومي لمنظمات المجتمع المدني جعل من الكثير منها منظمات أهلية بإرادة حكومية ، كما أن الخوف المتكرر من قدرة المجتمع المدني على إثارة عملية التغيير ، جعل الكثير من الأنظمة العربية تسيطر عليها إما بالتمويل أو بصلاحياتها القانونية التي تقيد العمل الأهلي مما يفرغه من دوره ويجعله تابعا لباقي مؤسسات الدولة ، وأداة هيمنة لهذه الأخيرة. وبالرغم من أن العديد من المنظمات ليس لها نشاط سياسي صريح ، لأنها تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ، إلا أن درجة استقلاليتها تبقى في حدودها الدنيا .<sup>24</sup>

انطلاقاً مما سبق فإن منظمات المجتمع المدني الداعية للتحويل الديمقراطي نفسها لا تدعم الديمقراطية في واقع الأمر ، فالديمقراطية تستدعي تداول السلطة في حين أن أغلب تلك المنظمات في العالم العربي لا تفعل شيئاً من شأنه أن يفهم على أنه دعم لتغيير النظام القائم. ما جعل العديد من المفكرين الغربيين يحذرون من المبالغة في قدرة دور المجتمع المدني على إضفاء الطابع الديمقراطي خاصة في الدول العربية بحجة أن المجتمع المدني قد يشكل قوة ديمقراطية في أي نظام سياسي معين، إلا أنه قد يتألف من قوى أقل ديمقراطية،

وحتى غير ديمقراطية تبعا لطبيعة أنظمة الدول. ولا يقتصر الجدل بين المفكرين ومروجي الديمقراطية على ذلك فحسب ، بل يتعداه إلى الجدل حول كون أن المفهوم الغربي السائد للمجتمع المدني فُرض على الحقائق المحلية في الدول العربية عموما ،<sup>25</sup> ما جعل دراسة المجتمع المدني في المنطقة العربية مليئة بالتوقعات المعيارية المستمدة إلى حد كبير من تجارب المجتمع المدني في البلدان الغربية. فإلى أي مدى صدقت هذه الادعاءات وإلى أي مدى ساهمت في ضعف المجتمع المدني؟

### المطلب الثاني: أسباب ضعف المجتمع المدني في البلدان العربية

على خلفية ما سبق ذكره ، يركز الجزء الحالي على دراسة المجتمع المدني في سياق الدولة العربية الضعيفة، ويمكن فهم ضعف المجتمع المدني في الدول العربية فيما يتعلق بالفترات الديمقراطية أو شبه الديمقراطية السابقة على أساس عاملين: ميراث الاستعمار والأنظمة السياسية لما بعد الاستعمار.

#### أولا : ميراث الاستعمار

يحتل ميراث الاستعمار مكانة أساسية في تكوين التجربة الخاصة بالشعوب العربية خاصة المغاربية منها، ذلك أن بعض تشكيلات المجتمع المدني لم تبرز في الواقع إلا ضمن السياق الاستعماري ، أي في الهامش المدمج بين التجريبتين العربية والأوروبية.<sup>26</sup>

وعليه ، أحد أسباب اختلاف المجتمع المدني في العالم العربي عن نظيره الغربي هو تطوره على مسار تاريخي اتسم باضطرابات مستمرة فرضتها القوى الاستعمارية.

إن الدولة الحديثة في العالم الثالث ظاهرة جديدة لا يتجاوز عمرها في معظم التقديرات بضعة عقود ولذلك فإن الدولة الحديثة في الوطن العربي قد تم تأسيسها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي ، تم على إثرها تشكيل شبيه نسبيا لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية لتلك التي كانت قائمة ، واستمر هذا التقليد للأنظمة الغربية الأوروبية حتى بعد حصولها على استقلالها الوطني على الرغم من المحاولات المتكررة للتغيير.<sup>27</sup>

ولا بد من الإشارة هنا إلى توافق تاريخي هام ، هو أن الدولة العربية المستقلة عن الدولة الأوروبية كانت من جنسها في وظائفها ، أي أن الدولة العربية المستقلة ومنها الجزائر ، باتت دولة رعاية ومقاولة على شاكله الدولة الأوروبية في تلك الفترة ، وهذا يعني أنها لم تمر بمرحلة الدولة الحارسة التي تحمي الحرية الشخصية وتوفر البيئة الملائمة لولادة طبيعية ونمو مستمر للطبقة الوسطى والبرجوازية.<sup>28</sup> فجهاز الدولة في تلك الدول لم ينشأ من الطبقة البرجوازية الوطنية ، كما هو الحال في معظم الدول الغربية ، وإنما كانت صناعة استعمارية خارجية ضخمت حجم البيروقراطية فيها - خاصة ما تعلق منها بالجيش والأمن - حتى تخدم مصالحها وأهدافها وتواجه أي مقاومة محتملة.<sup>29</sup>

بذلك ، فإن المسار المنفصل للمجتمع المدني في العالم العربي قد أنتج هياكل مدنية معقدة غير مألوفة في الغرب ، وقدم معاني متنوعة من المواطنة متجذرة في مزيج من العرق والدين والطبقة وعوامل أخرى تتعلق بإحساس الناس بهويتهم و انتمائهم . على النقيض من ذلك ، نشأت " الهوية المدنية " في الدول الغربية جنباً إلى جنب مع "الدولة" عبر تاريخ لا ينقطع عن الاستعمار ، لتصبح وجهين لعملة واحدة.<sup>30</sup>

يتضح مما سبق أن معظم القوى الاستعمارية عملت على خلق طبيعة غير مستقرة لبناء الدولة والمجتمع لما بعد الاستعمار. إضافة إلى أنها كانت الحجر الأساس في خلق دول عربية ذات أنظمة ديكتاتورية ، وهذا ما يفسر اعتماد الطبقات الاجتماعية بشكل مفرط على الدولة ما أعطي هذه الأخيرة الأسبقية في تشكيل المجتمع كتعويض عن غياب الطبقة البرجوازية الداخلية المسيطرة.<sup>31</sup>

ويبقى القول أن معظم مشاكل الشرعية في الفترة الاستعمارية هو خلق طبيعة غير متوازنة لدول ما بعد الاستعمار ، انتجت في الأخير دولة بدائية وطبقة غير ناضجة بنويوا يعول عليها في انشاء مجتمع مدني ، ساهمت في تخلف التنمية في تلك الدول وتطورها في الدول الرأسمالية المتطورة.<sup>32</sup>

#### ثانياً: نوعية الأنظمة السياسية لما بعد الاستعمار

تعتبر العوامل المرتبطة بالطبيعة السلطوية للأنظمة العربية متغيراً تحليلياً ومنطقياً لفهم أسباب ضعف وعدم استمرارية القوة السببية لمكونات المجتمع المدني في انتاج التغيير المأمول. ويُعتبر البناء الفوقي للدولة العربية عائقاً في بناء مجتمع مدني مستقل بالموازاة مع عراقيل أخرى ساهمت بدورها في تعثر هذا البناء.<sup>33</sup> على ذلك يمثل فهم العلاقة بين طبيعة النظم العربية والمجتمع السياسي مدخلاً جوهرياً لفهم إشكالية المجتمع المدني الذي ينظر إليه على أنه يمثل معارضة سياسية في مواجهة الدولة.<sup>34</sup>

هذه النظرة المعيارية للأنظمة السياسية اتجه المجتمع المدني يمكن ارجاعها إلى جملة من الحقائق أهمها أن أغلب الأنظمة العربية تعتبر نظاماً غير ديمقراطية ، وتنتم بالعديد من الصفات المشتركة للنظم الشمولية والاستبدادية ، الأمر الذي ينعكس سلباً على القوانين الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني ، حيث تسعى الأنظمة العربية إلى تقنين مساحة الحركة الممنوحة لهذه المؤسسات والتضييق عليها على اعتبار أنها قد تشكل فرصة للمعارضة للعمل من خلالها ، ومن الممكن أيضاً أن تساهم في زيادة وعي المواطنين بحقوقهم وحررياتهم.<sup>35</sup>

إضافة إلى أن السيطرة المطلقة للأنظمة الحاكمة على كافة المؤسسات المجتمعية ومحاولة تسييسه ، أدى إلى إحلال مصلحة النظام السياسي بدلاً من الثقافة والممارسة السياسية والاقتصاد والتنمية المجتمعية. بهذا فإن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية ، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات

الاجتماعية . فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ " دولة " المجتمع. بذلك أصبحت الدولة في الوطن العربي مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة كخدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة.

غياب الثقافة والسلوك الديمقراطي في العالم العربي كنتيجة لدور الأنظمة العربية الشمولية ونتيجة لممارسة سياسة الحزب الواحد والفرد الحاكم ، وغياب أي شكل من أشكال الممارسة السياسية والتي من المفترض أن تشكل مؤسسات المجتمع المدني فضائها العام.<sup>36</sup>

في ظل هذه الممارسات فقدت أغلبية مؤسسات المجتمع المدني وظيفتها الجوهرية - باعتبارها تنظيمات وسيطة تعمل على الربط بين الفرد والدولة - حيث أصبحت تلك المؤسسات مجرد أداة جاهزة يستخدمها المجتمع السياسي على المواطنين ، كوسائل لتضييق الخناق على المجتمع . ويظهر هذا جليا في آراء كل من (Armory, 2004) (Bellin, 1994) (Berman, 1997) (Encarnacion, 2006) ، حيث يجادل هؤلاء الباحثين أنه نظراً للطبيعة القمعية للأنظمة العربية الشرق أوسطية ، فإن المجتمع المدني في الدول العربية يُعتمد في كثير من الأحيان كمفتاح بدلا من كونه متغير مستقل.<sup>37</sup> وعليه لا يصبح الأفراد مواطنين في مجتمع يفتقد إلى مجتمع مدني ، كما لا يمكن وجود مجتمع مدني في غياب دولة ديمقراطية.

من المؤكد أن غياب علاقة صحية صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي إنما يعكس في جانب مهم في مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة العربية. فهذه الدولة تعاني من عدم اكتمال عملية بناءها المؤسسي ، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها رغم تضخمها ، شخصنة الدولة في شخص الحاكم، فضلا عن غلبة الطابع التسلطي/الاستبدادي.<sup>38</sup>

### المبحث الثالث: خصوصية الدولة والمجتمع المدني في البلدان العربية

لا مجال للتشكيك في أن معظم الدول العربية تتميز بكونها دولا ديكتاتورية تسلطية تتميز بشرعية محدودة ، وبأجهزة أمنية قصرية ، وإدارة غير فعالة.<sup>39</sup>

المتبصر لهذه الحقائق يستطيع أن يدرك أن الدول العربية عنيفة في مجملها لكونها تلجأ إلى الاكراه والقمع بدعوى حماية نفسها، غير أنها ليست قوية فهي ضعيفة وصلبة. ولرفع اللبس عن طبيعة الدول "القوية" و"الصلبة"، "العنيفة" و "القصرية" من جهة و "اللينة" و "الضعيفة" من جهة أخرى، نحتاج إلى توضيح أن قوة وقدرة الدولة تبنى انطلاقا من شرعيتها ونوعية المؤسسات القائمة بما فيها قوة القانون وفعالية الادارة والقدرة على فرض الضرائب. من جهة أخرى تصف الصلابة أو اللينة طبيعة القوة الممارسة بالنسبة للدول العربية وتصنف بكونها صلبة ضعيفة ، فهي صلبة بالنظر إلى أجهزتها القمعية ، بالرغم من ذلك تبقى ضعيفة نظرا لمحدودية شرعيتها وتدني نوعية مؤسساتها.<sup>40</sup>

استنادا لما سبق ذكره، تظهر كل من الأدبيات الموجهة تجريبياً حول المجتمع المدني ونظرية الانتقال الألمانية أنه في البلدان النامية والبلدان التي تمر بتحولات سياسية ، غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني فيها مشمولة بالمحسوبية والفساد. وبالمثل ، وجدت الأدبيات عن الدول الضعيفة أن المحسوبية والفساد بارزان بشكل خاص في الدول الضعيفة ، التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ القرارات الإدارية ووضع سيطرة اجتماعية كاملة على جميع السكان.<sup>41</sup> ما يظهر أن المحسوبية والفساد عامل مشترك في ضعف كل من الأنظمة العربية والمجتمع المدني القائم فيها.

#### الجدول 1: أشكال علاقات القوة بين المجتمع المدني والدولة

| الخصائص         | تكتيكات حكومية لدولة غير فعالة                         | تكتيكات حكومية لدولة فعالة                                    |
|-----------------|--------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| مجتمع مدني قوي  | (1) بديلة/ مقاومة/ صراع<br>حكومة بديلة                 | (4) مشاركة<br>حكومة ديمقراطية                                 |
| مجتمع مدني ضعيف | (2) بلطجة/ميليشيا/شبه عسكرية<br>حكومة خارجة عن القانون | (3) سياسات المال/<br>محسوبية/زبائنية/تعاونية<br>حكومة محسوبية |

- Source : Aris Arif Mundayat, Pitra Narendra, Budi Irawanto, *State and Civil Society Relationships in Indonesia: A society-oriented Reading in Search for Democratic Space*, PCD Journal vol1,N(1-2):75-96,2017,p81.

#### المطلب الأول: نسبية ضعف الدولة والمجتمع المدني في البلدان العربية

إن هذا الجزء من الدراسة يسعى إلى الخوض في أنماط الدول العربية ويعتبر أن انخفاض قوة وقدرة الدول العربية يمكن أن يكون محددا في نوعين من الدول:

- دول محافظة (ملكية) كالمملكة السعودية وغيرها من المجموعات الملكية القائمة على القرابة مثل الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، المغرب، الأردن.

- دول جمهورية (شعبية) مثل مصر وغيرها من الدول ذات الحزب الحاكم الواحد مثل تونس، الجزائر ، ليبيا ، سوريا واليمن.

## المجتمع المدني في البلدان العربية بين الإقحام والإحجام: دراسة مقارنة

فالنوع الأول من الدول ضعيف بسبب الاستقلالية المنخفضة ، والانغماس المفرط في مجموعات معينة عبر شبكات الرعاية، أما النوع الثاني من الدول فيعزى ضعفه إلى العزل العالي والاستجابة المتدنية اتجاه الهيكل الاجتماعي الواسع. وفي حين أن المجتمع المدني في النوع الأول ضعيف بسبب مواقفه الخاضعة جدا للدولة ، فإن المجتمع المدني في النوع الثاني ضعيف بسبب المستوى العالي من المواقف الراديكالية والمتشددة اتجاه الدولة.<sup>42</sup>

وإذا ما اتفقنا على مسؤولية النظام في خلق المجتمع المدني ، فإننا على يقين أننا أمام حقيقة أن الاتجاه السائد في معظم الدول العربية يميل لأن يكون مرتبط بالنظام السياسي حيث أن الوحدات الفرعية الإقليمية في النوع الأول تخضع بإحكام للسلطة البيروقراطية المركزية ، أين يلاحظ أن الانتخابات إما غائبة أو استفتاءية ، إضافة إلى هيمنة الأنظمة الحزبية من طرف الحزب الواحد الضعيف أصلا ، أين السلطات التنفيذية إيديولوجية والثقافة السياسية القائمة على الطبقة ، الاثنية ، اللغة والإقليم مكبوتة. أما النوع الثاني من الدول، فالأنظمة السياسية فيه مستقلة نسبيا، ذات وحدات فرعية إقليمية متعددة الطبقات، بعمليات انتخابية وأنظمة حزبية مفتوحة، وإيديولوجيات متنوعة ، وسلطات تنفيذية قائمة على الائتلاف ، إضافة إلى أن الدولة هناك آمرة وناشرة من المجتمع المدني.

وقد يدفعنا الاختلاف في الدول العربية إلى تقصي أنماط المجتمع المدني فيه.

## المطلب الثاني: أنماط المجتمع المدني في البلدان العربية

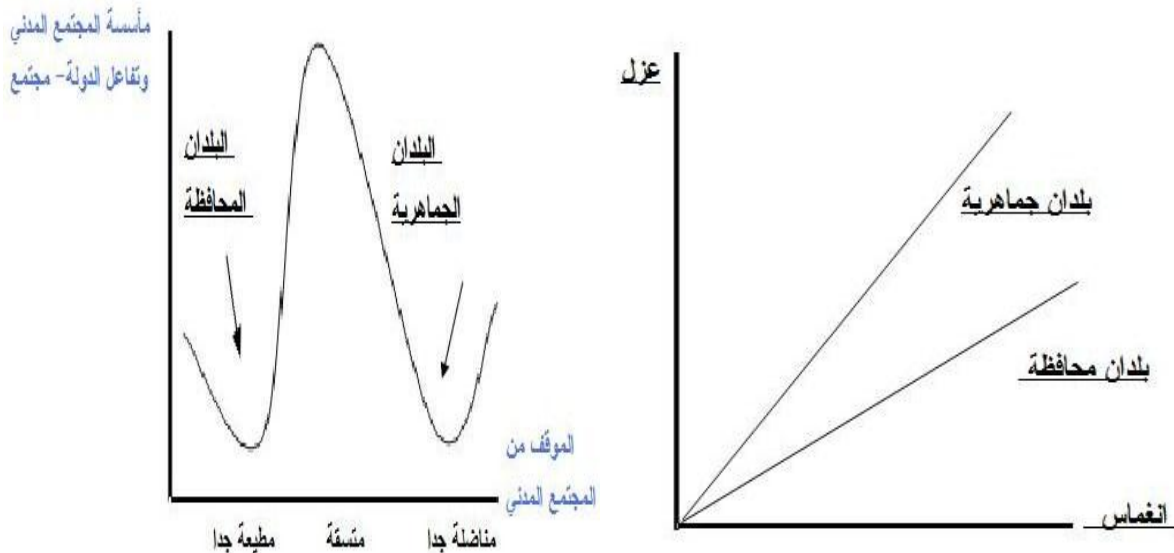
تختلف منظمات المجتمع المدني حسب كل دولة والوضع الاقتصادي والسياسي والحقوق والحريات القائمة فيها ، ولا غرابة أن تتجاوز أهداف المجتمع المدني في دول الرفاه الاقتصادي الأعمال الخيرية عكس الدول النامية التي يقع فيه الكثير من دول العالم العربي.<sup>43</sup> ولا غرابة أيضا أن تتجاوز مستويات فعالية المجتمع المدني من دولة عربية إلى أخرى ، نظرا للتفاوت الكبير الموجود في الدول العربية اليوم ، سواء ما تعلق بالأنظمة السياسية أو شدة الاستعمار...الخ. على ذلك فالحديث عن التجربة الجموعية العربية يحتم علينا ضرورة التفريق بين تجارب مختلف البلدان العربية ، لما له من أهمية في توضيح مدى فعالية ودرجة انصياحية أو خصامية المجتمع المدني فيها.

على هذا النحو، بات من الواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان : إذ يبدو أن المجتمع المدني أقوى في تونس منه في الجزائر، وقدرة الدولة في السعودية أعلى منها في مصر، ومع ذلك ، يمكن تمييز بعض الميزات الشائعة للضعف المشترك سواء في الدولة أو في المجتمع المدني القائم لكلا النوعين نظرا لكونهما يتقاطعان في مجموعة من الخصائص التاريخية والسوسيوقافية :

- كلاهما مستولى عليه من طرف جماعات تسعى للحفاظ على امتيازاتها ، وبالتالي تسعى للحفاظ على الوضع القائم من خلال اختيار فئات اجتماعية أخرى في المجتمع المدني معتمدة بذلك على القوة.
  - سيطرة وهيمنة الدولة على المجال العام عبر الدعم والتمويل.
  - طغيان الهويات الاثنية/الطائفية/القبلية/القروية على حساب المجتمع المدني في النوعين.<sup>44</sup>
- إزاء هذه الخصائص الجلية يظهر أن النوع الأول من الدول يبرز انغماس عالي وعزل منخفض من مجموعات اجتماعية معينة ، في حين أن النوع الثاني لديه ميزة زائدة من العزل العالي والانغماس المنخفض. يظهر الشكل 1 أنواع مختلفة من الضعف ، ما يعني اختلاف الترتيبات المؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني في هذين النوعين خاصة ما يتعلق بعائدات التمويل. فالنوع الثاني- الدول الجماهيرية - غالبا ما يكسب موارده عن طريق تأمين الشركات الكبرى ، كما تميل تلك الدول إلى الإفراط في فرض الضرائب على المجتمع من خلال ممارسة السلطة بطريقة منعزلة وعازلة ، في المقابل يُظهر النوع الأول من الدول- المحافظة - مستوى منخفض من فرض الضرائب بسبب وفرة عائدات البترول ، فتوفر الموارد المالية في الدول الريعانية لا يدعم فقط الجهاز القسري للدولة بل ويحافظ أيضا على برامج الرعاية الاجتماعية الضخمة ويتجسد في منطق " لا ضرائب لا تمثيل".<sup>45</sup>

الشكل 2: المجتمع المدني في العالم العربي

الشكل 1 : الدولة في البلدان المحافظة



Source : Ji-hyang jang, weak state, weak civil society ,Op ;Cit ,pp88, 89.

الاستنتاج الرئيسي وراء هاذين النوعين من الدول ، يتجلى في لفت الانتباه إلى أن الاختلاف في نوع ، طبيعة ، قوة ، قدرة البلدان العربية ، ينجم عنه اختلافات في المجتمع المدني العربي. كذلك بالنظر إلى

**الشكل 2** وانطلاقا من المعطيات السابق ذكرها يبدو واضحا أن المجتمع المدني في الدول المحافظة (النوع الأول) ضعيف ، غير قادر ومطيع لأن معظم الجمعيات قائمة على شبكة زبائنية وأعضائها أبدلت ولائها للرعاية والحماية. فقد عملت أنظمة هذه الدول على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبحت أغلب مؤسساته عبارة عن منظمات تابعة للدولة ، من هذا المنطلق أصبح تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص وتدخل أجهزة الدولة ، الذين يعتمد في ذلك على درجة ولاء الأشخاص والاعتبارات المسيطرة على الحياة السياسية العربية كالجهوية والقبلية، وهنا لا يوجد مكان للعب دور الوسيط بين الأفراد والدولة.<sup>46</sup>

في المقابل، يظهر أن المجتمع المدني في الدول الجماهيرية (النوع الثاني) نشطا لدرجة جعلت تلك الدول تنظر إلى أي حركة أو إشارة صادرة عن هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها ، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية وهذا ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع -الدولة ، ودخول الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهات دموية (الجزائر ، مصر ، تونس،المغرب) .<sup>47</sup>

اللافت للاهتمام هنا هو أن بعض الفواعل الجموعية في هذا النوع كانت راديكالية وأقل تسامحا من مثيلاتها في النوع الأول ، منها المعارضة الإسلامية التي غالباً ما شكلت معارضة قوية ضد النخب الحاكمة. اكتسابها لهذه القوة راجع لفعاليتها في إيصال السلع إلى الناس بعد الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة في العديد من القضايا الاجتماعية، ما أكسبها أهمية متزايدة جعلتها بارزة في بلدان مختلفة وأداة مهمة لتحقيق الديمقراطية.<sup>48</sup>

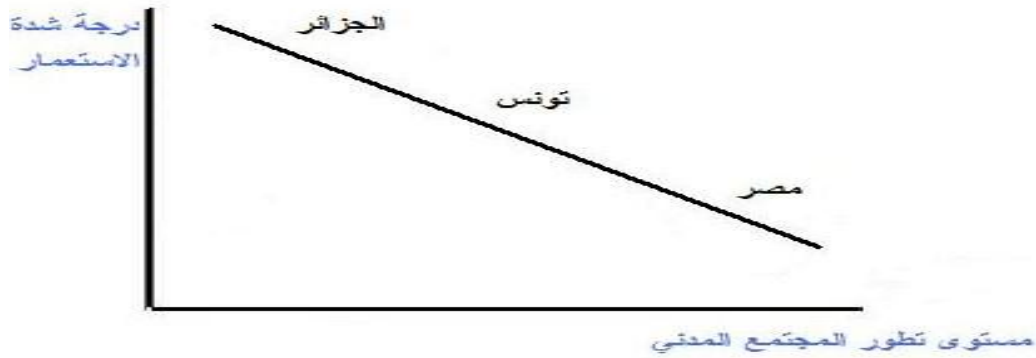
استكمالاً لما تقدم يمكن القول أن بعض فواعل المجتمع المدني تظهر ضعيفة للغاية لمواجهة أو تحدي سلطة الدولة ، في حين يبقى البعض الآخر راديكالي جداً ، فلا المجتمع المدني المطيع في الدول المحافظة ولا الراديكالي في الدول الجماهيرية يمكن أن يعتبر قويا.<sup>49</sup>

فيما يخص شروط عمق التنظيم ، يُظهر المجتمع المدني في الدول الجماهيرية (النوع 2) مستويات عالية من التنظيم عنه في الدول المحافظة ، فالمجتمع المدني في مصر مثلاً عرض تنظيمًا أكثر تطوراً وأقل تهميشاً من غيره من المجتمعات المدنية وقد يعود ذلك إلى اختلاف شدة الوضع الاستعماري . فقد كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر مثلاً أطول وأشد منه في تونس. على عكس تونس والمغرب الذي لم تنفذ فيهما سلطات الاحتلال تغييرات جذرية في البنى السوسيو ثقافية والسياسية ، كان الوضع في الجزائر مختلفاً ، إذ دائماً ما كان الاستعمار الفرنسي يعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا ما نتج عنه تفكيك كبير للمجتمع. وفي الأخير لا

فرنسا ولا السلطات الجزائرية سمحت فيما بعد بالتعبير العام عن الاهتمامات المدنية ، ما جعل الطبقات الاجتماعية غير منظمة وغير مدعوة إلى أي طاولة مساومة.

كما هو مبين في الشكل 3 فإن قدرة المجتمع المدني للتنسيق مع الجمعيات الداخلية والمساومة مع الدولة كانت أعلى في تونس منه في الجزائر، كما وأن مصر لم تكن مستعمرة بنفس شدة الجزائر وتونس ما يظهر قدرة عالية جدا للجمعيات الإسلامية والأحزاب عموما.<sup>50</sup>

الشكل 3 : تطور المجتمع المدني في الدول الجماهيرية



Source : Ji-hyang jang, weak state, weak civil society ,Op ;Cit ,p89.

بناء على ما سبق ، يمكن القول أن قوة تشكيل فواعل مجتمعية كانت تعتمد حصريا على أولويات الدولة. على ذلك فالخصائص أو المميزات الغير الديمقراطية للأنظمة الحالية هي انعكاس لعلاقة الدولة-المجتمع.

#### المبحث الرابع : دراسة لواقع المجتمع المدني في الجزائر

تماشيا وسياق الدراسة الذي يضع الجزائر وما جاورها من بلدان كتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا ضمن خانة الدول الجماهيرية التي تتميز بنشاط مجتمعيها المدني قياسا بالدول المحافظة ، لا بد من الاعتراف بحقيقة أن التفاوت والاختلاف بين الدول الجماهيرية عن بعضها البعض لا يزال قائما من حيث علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني .

#### المطلب الأول : سيروية المجتمع المدني في الجزائر

بالنظر إلى التقلبات التي مرت بها الجزائر وأواخر الثمانينات ، يمكن القول أن بعض مظاهر المجتمع المدني ترسخ في البلد خصوصا فيما يتعلق بوجود الأحزاب السياسية والصحافة التي تتمتع بشيء من الاستقلال ، ووجود جمعيات لا تخضع مباشرة لسلطة الدولة.<sup>51</sup>

هذا لا ينفي أن بعض مكونات المجتمع المدني في الجزائر كانت موجودة خلال فترة الاستعمار ، فأتثناء تلك الفترة حافظت البلاد على بعض مكونات المجتمع المدني التقليدية التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوروبي على البلدان العربية منها المؤسسة الدينية المتمثلة في إدارة المساجد والأحباس والطرق الصوفية والزوايا ، وقد كان لها دور في صد عدوان الغزو الأوروبي. وقد أبقت الدولة القطرية الحديثة ومنها الجزائر على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع التقليدي على حالها ، كما أبقت على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع الحديث التي سبقت إعلان الاستقلال.<sup>52</sup>

ولا يخفى على الكثير أن مفهوم المجتمع المدني لم يُعرف في الجزائر هذا الشيع إلا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بعد أن دخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي ، من خلال الاعتراف بالتعددية وبداية تغيير موازين القوى السياسية اعتمادا على الآليات القانونية الجديدة ، وهو الوضع الذي برز فيه بقوة استعمال مفهوم المجتمع المدني الذي أصبح يعني كل القوى الاجتماعية والسياسية التي ظهرت إلى الوجود بعد أحداث أكتوبر. لذا فإن ربط ظهور المفهوم بالأحداث السياسية التي عرفت الجزائر (أحداث أكتوبر 88 وما تبعها من تغييرات سياسية وقانونية وحتى اجتماعية) هو ربط له أكثر من وجهة<sup>53</sup> ، تجلى في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات وكذلك النقابات المهنية. وقد أصبح للمجتمع الجزائري تأثير مباشر على القرارات السياسية والاجتماعية خاصة أثناء التغييرات الهيكلية التي شهدتها الجزائر من تحول سياسي وإعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية.<sup>54</sup>

### المطلب الثاني: هل يعتبر المجتمع المدني في الجزائر وسيطا بين السلطة والشعب؟

تبدو السلطة في الجزائر أكثر استعمالا للمفهوم من بعض فرق المعارضة (كالمعارضة السياسية والدينية) على عكس ما يمكن تسميته بالمعارضة الديمقراطية التي التحمت بالمفهوم. فمدى استعمال المفهوم ودرجة التعامل معه ، أصبحا من مؤشرات الشرح الثقافي في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية. وهي شروح لها امتداداتها السياسية داخل كل من السلطة والمعارضة ، ويعكسها هذا التعامل المختلف في درجة قربه أو ابتعاده عن المفهوم.

فالمرحلة التي ظهر فيها هذا المفهوم تاريخيا تؤكد أن استحضاره كان من أجل وظيفة أو وظائف معينة. فإذا قلنا أن السلطة أكثر استعمالا للمفهوم ، وعرفنا أن هذه السلطة كانت في البداية تعاني أزمة خانقة على مختلف الأصعدة، من حيث شرعيتها وعلاقاتها مع مختلف الفئات الاجتماعية ، وقاعدتها الاقتصادية ، فسندكتشف أن هذا المفهوم في ذلك الوقت بالذات له علاقة مباشرة بالأزمة التي يعرفها النظام السياسي الجزائري. حيث استعمل كوسيلة لإخراج النظام من أزمتة ، سعيا إلى التخلص من

مرجعيتيه القديمة ( الاشتراكية ، التخطيط ، الأحادية....) ، نحو مرجعيات أخرى كالديمقراطية ، واقتصاد السوق الخ ...<sup>55</sup>

في حالة الجزائر يبدو أن استحضار المجتمع المدني جعل منه ملحقا سياسيا ، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات وما يعرف عموما بـ " المجتمع المدني " تتعاطى السياسة لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معينة. وعادة ما يشغل القائمون على شؤون المؤسسات المدنية مواقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة.

ويبقى المجتمع المدني في الجزائر الوعاء الحقيقي من خلال منظماته الجماهيرية التي كانت ظلا للحزب الواحد، واليوم نشهد وصفا مماثلا يبدو فيه المجتمع المدني مجرد قاعدة خلفية للمجتمع السياسي بما يحمله من تناقضات.

صورية المجتمع المدني جعلت من قانون 90/31 إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديد لهذه الجمعيات والهيئات ودورها داخل المجتمع حيث جعل من عملية انشائها قضية إجرائية بسيطة سواء على مستوى منح الاعتماد أو على مستوى تنظيمها. أما الآليات الخاصة بتمويلها المالي فهي تحدد جغرافيا على الأقل من خلال حجم النشاط الذي تقوم به، لكن الظاهرة التي تشهدها الجزائر تتمثل في الحجم الكبير الذي ظهر به المجتمع المدني.<sup>56</sup>

حيث تبنت الجزائر اصلاحات سياسية تقوم على الانفتاح من خلال تفعيل دور الجمعيات في مختلف المظاهر الاقتصادية والاجتماعية ما انجر عنه حجم جمعي معتبر حيث وصل في 2010 إلى 68 ألف جمعية ، و 90618 جمعية سنة 2016 ، وحوالي 108940 جمعية حاليا ، وبهذا تكون الجزائر قد أوجدت نسيجا جمعويا ضخما ينشط على المستويين الوطني والمحلي.<sup>57</sup>

ويمكن تفسير هذا التطور الذي وصفه البعض بالانفجار إلى قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق استراتيجيات التنمية وطموحات الجماهير وإلى الوضع الأمني للبلاد.<sup>58</sup>

أما المنظمات والحركات التي أنشأت فكان انتشارها الجغرافي محدودا ، وذلك لأسباب مادية بحتة مما يدل أنها تأثرت أيضا بالواقع السياسي أكثر مما أثرت فيه. ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والترفيهي خارج دواليب السلطة ، لأنه كان تحت السيطرة المادية والمعنوية لبعض النخب الفنية والمتقفة. أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات لعملية إعادة هيكلة حقيقية لتكيفها مع مستجدات الساحة السياسية . غير أن ذلك التكيف أدى إلى وضعها تحت عباءة الدولة.

والاستنتاج الذي بلغناه في حالة الجزائر يتلخص في أن هيئات ومؤسسات المجتمع المدني تواجه بعدم القبول أو الشك من قبل الشعب ، أو باعتراض السلطة / الدولة عليها ومحاصرتها فهي إما تمنع نهائيا أو تضيق على تلك القوى في أن تمارس النشاط السياسي السلمي .

وفي كلا الحالتين ينجر عنه ضعف وهشاشة المجتمع المدني كما يمارس عندنا في الظروف الراهنة ، ضعف في بناء ومؤسساته ، وفي قوته كمفهوم تحليلي ونقدي . و يرجع الضعف الحالي إلى أن المجتمع المدني في الجزائر غالبا ما يُردد كشعار تبقى خلفياته الفلسفية والأدبية والتاريخية مبهمّة. وهذا الابهام الذي يستعمل لأغراض ربما تكون مضادة لأهدافه ، تؤدي إلى مسخه وتحويله إلى صور تزيج عنه جدية أهدافه.

59

### الخاتمة:

بداية ، لابد من الاعتراف أن الخوض في الحديث عن المجتمع المدني في الدول العربية، وكذا عن طبيعة العلاقة القائمة بينهما قد يشوبه الكثير من الالتباس نظرا لتمايز أنماط المجتمع المدني داخل البلدان العربية وتمايز أنظمة هذه الأخيرة التي تقبع معظمها بين الديكتاتورية والتسلطية.

بما أن الدراسة تناولت المجتمع المدني في العالم العربي المتميز عن ذلك الذي ظهر في العالم الغربي ، باستخدامها مفاهيم الدولة والمجتمع المدني لشرح خصوصية تفاعل الدولة - المجتمع المدني في الدول العربية من ناحية ، والأنماط المتميزة للمجتمع المدني الناتجة عن ذلك التفاعل من ناحية أخرى. وبناءً على الأفكار المعلن عنها أعلاه والمتمحور معظمها حول علاقة الدولة بنشوء المجتمع المدني في الدول العربية - سواء الملكية / المحافظة أو الجماهيرية / الشعبوية - توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات:

### فيما يخص النتائج:

استعراض نتائج الدراسة تُظهر أن حالة الجمود والقصور التي تشهدها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي هي نتاج لتعاضد سطوة الدول العربية على العمل الجمعي ، و اضعاف أي قوى قد تكون على المدى المتوسط منافسا لقوتها وهو ما يؤكد فرضية القائلة أن قوة الدولة في المنطقة العربية مرهونة بمدى قدرتها على اضعاف المجتمع المدني فيها.

كما توصلت في المقابل إلى أن كلا النوعين يُصنف في خانة الدول التسلطية القمعية ، وكلاهما يعاني من ضعف وهشاشة لو بدرجات متفاوتة انعكست في الأخير على العمل الجمعي فيها.

إزاء هذه المعطيات التي نعتقد أنها أساسية في فهم علاقة الدولة بالمجتمع المدني، يتوجب علينا التأكيد على أن قوة المجتمع المدني تستدعي تعاضد قدرة الدولة ، وأنهما عاملان أساسيان - لا غنى عن أحدهما - في

## المجتمع المدني في البلدان العربية بين الإقحام والإحجام: دراسة مقارنة

جميع التحولات الاقتصادية والسياسية. وهو ما يؤكد الفرضية في شقها الأول الذي يعتبر أن المجتمع المدني يعمل بصفه أكثر فعالية واستقلالية في الدول القوية منه في الضعيفة. أما الشق الثاني فقد توصلت الدراسة أن المجتمع المدني يمكن أن يضيف الطابع الديمقراطي للأنظمة التسلطية ما يعني أنه يستطيع العمل في بيئة غير ديمقراطية.

- وبعد تفصيلها في واقع المجتمع المدني في الدول العربية، توصلت إلى أنه بالرغم من تمايز أنماط المجتمع المدني في الدول العربية وتفاوت فعاليته بين الدول المحافظة والجمهورية وحتى بين دول هذه الأخيرة، يبقى ضعيفا، فالكل ضعيف بطريقته الخاصة.

- كما توصلت إلى أن وجود مجتمع مدني فعال ودولة قوية معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يؤدي غيابهما معا أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.<sup>60</sup> وهو ما تؤكد الفرضية الثالثة التي تعتبر أن نشوء مجتمع مدني فعال ونشط في العالم العربي مرتبط بنوع النظام السياسي الناشئ فيه، ما يعطي انطبعا جديا بمسؤولية نظام الدولة ( الديكتاتوري/التسلطي) في تعميق قصور المجتمع المدني وتنشيطه.

## التوصيات:

إزاء هذه الحقائق المذكورة، وغيرها مما لم يتم ذكرها، توصلت الدراسة إلى عدة توصيات يعتقد أنها أساسية في فهم خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة العربية ومنها:

- بلورة علاقة أكثر توازنا مع المجتمع المدني، بحيث يكون هناك تعاون وتنسيق بين عمل المجتمع المدني وعمل الحكومة من جهة ، وتعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني بعضها ببعض من جهة أخرى.

- أن يتم تجاوز الصراعات التي تشهدها معظم تلك الهيئات والجمعيات والمنظمات التي أدت إلى طغيان المصالح الشخصية على الصالح العام والذي أثر بدوره على استقلالية ومصادقية وفعالية مثل تلك المؤسسات.

- تشجيع إقامة مؤسسات ومنظمات بدعمها وتمويلها ، مقابل ضرورة تقييمها ، وتتبع عملها ونشاطاتها بشكل دوري يبين مدى اسهاماتها ودرجة تقدمها أو تراجعها.

- التحلي عن الأفكار السلبية التي تعزز منطق أن تقوية المجتمع المدني وتفعيل دوره يعني إضعاف دور الدولة ، واستبدالها بالدعوة إلى بث الوعي بأهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية وخدمة المجتمع .

- تحديث للقوانين العضوية المتعلقة بالعمل الجمعي بما يتلائم والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلدان العربية.
- الهوامش:

- <sup>1</sup> - ستيفن ديبلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، علا أبو زيد، الط 1، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، 2003، 65.
- <sup>2</sup> - بن مرزوق عنتر، اشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، المجلد 2، العدد 1، 35-60، ص 35.
- <sup>3</sup> - عبد الله الحمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الط 1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، 1998 ، ص 13.
- <sup>4</sup> - Albert Arko-Cobbah, The role of civil society in ensuring good governance: Challenges facing public libraries in South Africa , Library Review Vol. 55 No. 6, 2006 pp. 349-362, p. 350.
- <sup>5</sup> -Alagappa, M., 'The Nonstate Public Sphere in Asia. Dynamic Growth, Institutionalization Lag'in: Alagappa, M. (ed.), Civil Society and Political Change in Asia. Expanding and Contracting Democratic Space. Stanford: Stanford University Press, 2004b, 455-77., p 476 ;
- <sup>6</sup> - Putnam, R. D, Making Democracy Work – Civic Traditions in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press, 1993., p 176.
- <sup>7</sup> - Finn Heinrich, What Makes Civil Society Strong, an innovative approach to conceptualizing , measuring and analyzing the strength of civil society in 43 countries, dissertation presented to the the faculty of social sciences at the fernuniversitat HAGEN JANUARY 2010. p 177.
- <sup>8</sup> -Alagappa M., 'The Nonstate Public Sphere in Asia, Op ; Cit, p 475.
- <sup>9</sup> - . (WAISMAN , 1998)
- <sup>10</sup> - . Idem .
- <sup>11</sup> - Finn Heinrich, What Makes Civil Society Strong, Op ; Cit, pp. 178, 179.
- <sup>12</sup> - Idem, p 212.
- <sup>13</sup> - Idem, p. 298.
- <sup>14</sup> - Idem , p. 306.

<sup>15</sup> - بن مرزوق عنتر، اشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 40.

<sup>16</sup> - المرجع السابق، ص 40، 41.

<sup>17</sup> - جمال بصيري أ.د. محمود بوسنه، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي والعربي: تحليل جذورهما التاريخية مجلة أفكار وآفاق العدد 10، السنة 2017، ص 9-33، ص 25.

<sup>18</sup> - يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى وجود بعض المؤسسات والتجمعات والتنظيمات المدعوة بالمجتمع المدني كالتجمعات و المنتديات بخاصة في الكويت والبحرين والإمارات - مع ملاحظة أن الأحزاب السياسية محظورة في جميع تلك البلدان بما في ذلك طبعاً

المجتمع المدني في البلدان العربية بين الإقحام والإحجام: دراسة مقارنة

السعودية ، وملاحظة كذلك أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات التوجهات الدينية هي أكثر فعالية ونشاطا من تلك المؤسسات ذات الصلة بمفهوم المجتمع المدني ، تبدو ذات تميزات اجماعية وتشكيلات اجتماعية ذات نزعة ريفية غالبية أو قبلية أو مذهبية وبتجاهات متزايدة لبروز عصبيايتها وفعاليتها حتى في المجالات السياسية (الحالة الكويتية مثلا في الانتخابات البرلمانية). للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الرجوع إلى : متروك الفالح ، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن ، الط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص ص 66،67.

<sup>19</sup> – Tanja kleibl & ronaldo munck , civil society in mozambique: ngos, religion, politics and witchcraft, third world quarterly, 38:1,2017,p 203–218,p204

<sup>20</sup> – زراقة فيروز، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، مجلد 11، عدد 18، 2014، ص ص 21-31، ص 26.

<sup>21</sup> – Tanja kleibl & ronaldo munck , civil society in mozambique: ngos, religion, politics and witchcraft, Op ;Cit,p.204.

<sup>22</sup> – عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، العدد السابع، 2018، ص ص 323–338، ص 326.

<sup>23</sup> – المرجع السابق، ص 330

<sup>24</sup> – شادي حميد، بين اشكالية التبعية لخارج ومطلب الإحتواء الحكومي : المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل، آفاق المستقبل ، العدد 7، سبتمبر أكتوبر 2010، ص ص 46-47 ، ص 46.

<sup>25</sup> – Tanja kleibl & ronaldo munck , civil society in mozambique: ngos, religion, politics and witchcraft, Op ;Cit,p.204.

<sup>26</sup> – عبد الله الحمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 13.

<sup>27</sup> – زراقة فيروز، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مرجع سابق، ص 26.

<sup>28</sup> – المرجع نفسه.

<sup>29</sup> – Ji-hyang jang, weak state, weak civil society :the politics of state–society relation in the arab world ,journal of international and area studies, vol 16 ,no 1 ,2009, pp 81–92,p 84.

<sup>30</sup> – Alaa Saber , Towards an understanding of civil society in the Arab world, Article featured in the March 2002 issue of Alliance magazine, 2002.

<sup>31</sup> – بلعير الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص ص 121–133، ص 126.

<sup>32</sup> – Ji-hyang jang, weak state, weak civil society , Op ;Cit ,p 84.

<sup>33</sup> – حسن زواوي ، ضعف القوة السببية للمجتمع المدني في العالم العربي، 2018/4/28 تصفح يوم 2020/1/5

[www.hespress.com](http://www.hespress.com)

<sup>34</sup> – بلعير الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 125 .

<sup>35</sup> – الوكالة الأمريكية للمعونة والتنمية (USAID )، المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013، ص 23 تصفح بتاريخ 2019/10/19

[http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic\\_Files/Final%20Curriculum.pdf](http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf)

<sup>36</sup> -المرجع السابق، ص 24.

<sup>37</sup> -Pollard, Stacey E, "The State and Civil Society in the Arab Middle East", Dissertations, 2014, p 222

<sup>38</sup> -ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 284-285.

<sup>39</sup> - Ji-hyang jang, weak state, weak civil society, Op ;Cit ,p 81.

<sup>40</sup> -Idem, p 85.

<sup>41</sup> - Lorch J., Analysing Civil Society in Weak States. In: Civil Society and Mirror Images of Weak States. Governance and Limited Statehood. Palgrave Macmillan, London, 2017, p . 46.

<sup>42</sup> - Ji-hyang jang, weak state, weak civil society, Op ;Cit , pp 81 , 82.

<sup>43</sup> - عثمان أحمد يوسف، أسباب فشل منظمات المجتمع المدني عربياً، 13/10/2019 تصفح يوم 2020/1/5

[www.ultrasawt.com](http://www.ultrasawt.com)

<sup>44</sup> -المرجع نفسه.

<sup>45</sup> - Ji-hyang jang, weak state, weak civil society, Op ;Cit ,p87.

<sup>46</sup> - بلعير الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 127.

<sup>47</sup> -المرجع السابق، ص 128.

<sup>48</sup> - Hend Eltaweel ,Civil Society in the Arab World: Case Study of the Muslim Brotherhood in Egypt Middle East Studies Center – The American University in Cairo– December 2012 ,p 5.

<https://scholarworks.wmich.edu/dissertations/311>

<sup>49</sup> - Ji-hyang jang, weak state, weak civil society, Op ;Cit ,p 89.

<sup>50</sup> - Idem, p88.

<sup>51</sup> - مصطفى عمر البشير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب الغربي، المستقبل العربي، العدد 411، مايو 2013، ص ص : 54-71، ص 62.

<sup>52</sup> - المرجع السابق ، ص 64.

<sup>53</sup> - عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، في كتاب ل: عبد الله الحمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 199، 211.

<sup>54</sup> - عبد الله زوبيري، المجتمع المدني وصناعة النخب، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 15، جوان 2015، ص ص : 135-146، ص 142.

<sup>55</sup> - عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، مرجع سابق، ص ص 200-201.

<sup>56</sup> - عبد الله زوبيري، المجتمع المدني وصناعة النخب، مرجع سابق، ص 142.

<sup>57</sup> - محمد عزوي، أمانة سلطاني، المجتمع المدني ورهانات جودة المؤسسة العمومية الاستشفائية في ظل جائحة فيروس كورونا- كوفيد 19، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 03، ص ص : 371-407، ديسمبر 2021، ص 373.

<sup>58</sup> - عبد الله زوبيري، المجتمع المدني وصناعة النخب، مجلة مرجع سابق، ص 142.

المجتمع المدني في البلدان العربية بين الإقحام والإحجام: دراسة مقارنة

<sup>59</sup> - عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب ، نظريات و أوهام، في كتاب ل عبد الله الحمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 238.

<sup>60</sup> - عبد القادر حسين، دولة والمجتمع المدني في الفكر والممارسة دراسة مقارنة للمنظور الغربي والمنظور العربي الاسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد: 12 / العدد: 2 ، ص ص : 253-265 ص 262.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، الط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، علا أبو زيد، الط 1، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، 2003.
- عبد الله الحمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الط 1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، 1998 .
- متروك الفالح ، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن ، الط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.

المقالات:

- بن مرزوق عنتر، اشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، المجلد 2، العدد 1، ص ص 35-60.
- بلعبور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة خيضر بسكرة، العدد العاشر ، نوفمبر 2006، ص 121-133.
- جمال بصيري أ.د. محمود بوسنه، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي والعربي: تحليل جذورهما التاريخية، مجلة أفكار وآفاق، العدد 10، السنة 2017، ص ص 9-25.
- زرارقة فيروز، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 11، عدد 18، 2014، ص ص 21-31.
- شادي حميد، بين اشكالية التبعية لخارج ومطلب الإحتواء الحكومي : المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل، آفاق المستقبل ، العدد 7، سبتمبر أكتوبر 2010، ص 46-47 .
- عبد الله زوبيري، المجتمع المدني وصناعة النخب، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 15، جوان 2015، ص ص : 135-146.
- عبد القادر حسين، دولة والمجتمع المدني في الفكر والممارسة دراسة مقارنة للمنظور الغربي والمنظور العربي الاسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد: 12 ، العدد: 2 ، ص ص : 253-265.
- عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، العدد السابع، 2018، ص ص 323-338.
- ليندة نصيب، المجتمع المدني، الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2006، 15.

- مصطفى عمر البشير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب الغربي، المستقبل العربي، العدد 411، مايو 2013، ص ص : 54-71.

المواقع الإلكترونية:

- حسن زواوي ، ضعف القوة السببية للمجتمع المدني في العالم العربي، 28/4/2018 تصفح يوم 5/1/2020

[www.hespress.com](http://www.hespress.com)

- عثمان أحمد يوسف، أسباب فشل منظمات المجتمع المدني عربيا، 13/10/2019 تصفح يوم 5/1/2020

[www.ultrasawt.com](http://www.ultrasawt.com)

-الوكالة الأمريكية للمعونة والتنمية ( USAID )، المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013. تصفح بتاريخ 19/10/2019

[http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic\\_Files/Final%20Curriculum.pdf](http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf)

#### Books :

- Alagappa, M., 'The Nonstate Public Sphere in Asia. Dynamic Growth, Institutionalization Lag'in: Alagappa, M. (ed.), Civil Society and Political Change in Asia. Expanding and Contracting Democratic Space. Stanford: Stanford University Press, 2004b, 455-77.
- Lorch J. ,Analysing Civil Society in Weak States. In: Civil Society and Mirror Images of Weak States. Governance and Limited Statehood. Palgrave Macmillan, London ,2017.
- Pollard, Stacey E, "The State and Civil Society in the Arab Middle East", Dissertations, 2014.
- Putnam, R. D, Making Democracy Work – Civic Traditions in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- WAISMAN C.H., Civil Society, State Capacity, and the Conflicting 'Logics' of Economic and Political Change, in Philip Oxhorn and Pamela Starr(eds) : Market or Democracy ?(Boulder :lynne Rienner, 1998).

#### Dissertation

- Finn Heinrich, What Makes Civil Society Strong, an innovative approach to conceptualizing ,measuring and analyzing the strength of civil society in 43 countries, dissertation presented to the the faculty of social sciences at the fernuniversitat HAGEN JANUARY 2010.

#### Articles

- Aris Arif Mundayat, Pitra Narendra, Budi Irawanto, State and Civil Society Relationships in Indonesia: A society-oriented Reading in Search for Democratic Space, PCD Journal vol1,N(1-2):75-96,2017,p81.
- Alaa Saber , Towards an understanding of civil society in the Arab world,Article featured in the March 2002 issue of Alliance magazine, 2002.
- Albert Arko-Cobbah, The role of civil society in ensuring good governance: Challenges facing public libraries in South Africa , Library Review Vol. 55 No. 6, 2006 pp. 349-362.
- Ji-hyang jang. weak state,weak civil society :the politics of state-society relation in the arab world ,journal of international and area studies, vol 16 ,no 1 , 2009,pp 81-92
- Evans, P, 'Government Action, Social Capital and Development: Reviewing the Evidence on Synergy', World Development 24 (6), 1996a ,1119-32.
- Stefes, Christoph & Paturyan, Yevgenya. (2021). After the Revolution: State, Civil Society, and Democratization in Armenia and Georgia. Frontiers in Political Science. 3. 10.3389/fpos.2021.719478.
- Tanja kleibl & ronaldo munck , civil society in mozambique:ngos, religion, politics and witchcraft, third world quarterly, 38:1,p2017,p 203-218.

#### Internet Links :

- 
- Hend Eltaweel ,Civil Society in the Arab World: Case Study of the Muslim Brotherhood in EgyptMiddle East Studies Center – The American University in Cairo– December 2012 – .

<https://scholarworks.wmich.edu/dissertations/311>